

Distr.: General
25 January 2001



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٣ من جدول الأعمال

[Suite]

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/55/580)]

١٨٧/٥٥ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية المؤدية إلى تنمية القطاع الصناعي،

وإذ تسلم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية باعتباره وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٢)،

١ - تكرر التأكيد على أن التصنيع عنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية، وكذلك في إيجاد عمالة منتجة، والقضاء على الفقر، وتيسير التكامل الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٢ - تشدد على أهمية التحول الصناعي المحلي في البلدان النامية باعتباره وسيلة لزيادة القيمة المضافة لحصائل صادراتها، كيما تستفيد استفادة كاملة من عملية العولمة وتحرير التجارة؛

٣ - تسلم بالحاجة إلى تعزيز الدور الذي تؤديه الصناعة في مكافحة تميش البلدان النامية؛

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر A/55/356.

- ٤ - تبرز أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وإيجاد مناخ إيجابي للاستثمار والأعمال التجارية، على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، في تعزيز توسيع القدرات الإنتاجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي تنويع هذه القدرات وتحديثها؛
- ٥ - تؤكد مجدداً الحاجة إلى القيام، في إطار وحدات الخدمات القائمة لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بمبادرات يتجاوز مداها المبادرات المرتبطة بالتكيف وتحقيق الاستقرار الاقتصاديين دعماً لبقاء النشاط التصنيعي وتوسعه في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً؛
- ٦ - تؤكد على ضرورة وجود بيئة دولية ووطنية مواتية لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إيجابية من شأنها أن تؤدي، في إطار من سياسات التصنيع المستندة إلى الشفافية والقبالية للمساعدة، إلى تعزيز أمور منها تنمية المشاريع، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكيف والابتكار التكنولوجيين، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، لتمكين البلدان النامية من هئية مناخ قادر على اجتذاب الاستثمارات بما يزيد ويستكمل الموارد المحلية اللازمة لتوسيع قدراتها الإنتاجية الصناعية وتنويعها وتحديثها، في إطار نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف وقائم على قواعد؛
- ٧ - تسلّم بالصلة الوثيقة بين العولمة والتكافل، وتكرر تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية باعتباره وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛
- ٨ - تؤكد إسهام الصناعة في التنمية الاجتماعية، ولا سيما في سياق الروابط بين الصناعة والزراعة، وتلاحظ أن الصناعة تشكل، في إطار هذه الصلات المتبادلة في مجموعها، مصدراً حصباً لما يقتضيه القضاء على الفقر من خلق فرص العمل وتوليد للدخل وتحقيق للتكامل الاجتماعي؛
- ٩ - تسلّم بمواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً لأغراض التنمية الصناعية في البلدان النامية، وهيب بالبلدان المانحة والبلدان المستفيدة أن تواصل التعاون في جهودها من أجل زيادة كفاءة وفعالية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية؛
- ١٠ - تؤكد، فيما يتصل بالبلدان النامية، على أهمية التمويل المخصص للتنمية الصناعية، بما في ذلك الآليات والوسائل ذات الأساس السوقي إلى جانب طرائق التمويل المبتكرة، التي من نوع خطط التمويل المشترك والصناديق الاستثمارية، وتحويل القروض إلى أسهم، وعند الاقتضاء، تدابير أخرى لتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية المصممة خصيصاً لتعزيز القدرات الصناعية للبلدان النامية بأساليب تتضمن تيسير تدفقات رأس المال الخاص، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن تقوم، في سياق شراكها الاستراتيجية، بدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية، ولا سيما عن طريق أنشطة تشجيع الاستثمار، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة قدرة صادرتها على المنافسة، وتشجيع الممارسات الرامية إلى تعزيز توافر فرص العمل في الصناعات ومختلف أشكال شراكات الأعمال التجارية، التي من نوع خطط المشاريع الصناعية المشتركة، والتعاون فيما بين المشاريع، وصناديق رؤوس أموال المشاريع التي تنطوي على مخاطرة، المستخدمة في تمويل التنمية الصناعية؛

- ١١ - **تكرر التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير دعم فعال من أجل التنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية، وهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي المركزي في منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، وترحب بالجهود التي تبذلها تلك المنظمة لتعزيز تعاونها مع بقية منظومة الأمم المتحدة، سواء على صعيد المقر أو الميدان، بطرق تتضمن المشاركة على نحو نشط في نظام المنسقين المقيمين، بهدف تعزيز فعالية هذا الدعم وأهميته وآثاره الإيجابية؛**
- ١٢ - **هيب بالاجتماع الدولي وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أن تدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون الصناعي القائم فيما بينها في مجالات من بينها تجارة المنتجات المصنعة، والاستثمار في الصناعة، وشراكات الأعمال التجارية، والتكنولوجيا الصناعية، والتبادلات العلمية؛**
- ١٣ - **تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، الاضطلاع، حسب الاقتضاء، بتقييم متعمق لأفضل الممارسات في مجال السياسات والاستراتيجيات الصناعية وللدراسات المستفيدة في ميدان التنمية الصناعية، وتحليل هذه الدروس وتلك الممارسات ونشرها، آخذة في الاعتبار آثار الأزمات المالية وأثر العولمة على الهيكل الصناعي للبلدان النامية، بحيث تدعم وتعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتوفير رؤى ثاقبة وأفكار عملية للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية وللتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛**
- ١٤ - **تؤكد على الحاجة إلى الدعم المالي لتمكين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من تنفيذ برامج التعاون التقني التي تتولاها وتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها بوصفها منتدى عالميا، وتحث بشدة، في الوقت ذاته، الدول الأعضاء الحالية والسابقة على أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المطلوب وبلا شروط؛**
- ١٥ - **توجب بالتحويل الهيكلي في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وإعادة تنشيطها وبالنهج الجديد الذي تتبعه في توفير خدمات شاملة ومتكاملة لدولها الأعضاء، وتعزيز تمثيلها الميداني، وتطلب إلى تلك المنظمة أن تواصل دعم جهود التصنيع التي تبذلها البلدان النامية وإيلاء الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نموا وبلدان المنطقة الأفريقية؛**
- ١٦ - **توجب أيضا بتركيز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز القدرات الصناعية وعلى تنمية صناعية مستدامة وأكثر نظافة في سياق توجيهها البرنامجي الجديد، فضلا عن تعاونها مع هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛**
- ١٧ - **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.**

الجلسة العامة ٨٧

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠